

مخاطر الائتمان وآثرها في ربحية المؤسسة المصرفية

(دراسة حالة مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية)

عبدالجبار بديع عبدالعزيز

مدرس مساعد

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك (وتدريسي زائر في جامعة نوروز)

اقليم كردستان العراق

المستخلص

تعد المخاطرة جزءاً لا يتجزأ من العمل المصرفي خاصةً مع تزايد حدة المنافسة والتطورات التكنولوجية وزيادة حجم التعاملات المصرفية والحاجة إلى مصارف تتعامل مع تنوع واسع من الخدمات. لذلك أصبحت المصارف تواجه مخاطر مصرفية متنوعة تتفاوت في درجة خطورتها من مصرف إلى آخر، وباعتبار المصارف من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة التي تواجه عوائد ومخاطر على إختلاف أنواعها وأشكالها في وقت واحد، فإن المخاطر الائتمانية من أهم المخاطر التي تواجهها والناجمة عن التعاملات المصرفية مع الزبائن والمؤسسات. كما أن الدور المهم الذي تؤديه المصارف في إقتصاد أي بلد وآثرها المباشر في بيئة الإستثمار حاول المستثمرون إيجاد أكثر من أسلوب لغرض تحليل مخاطر الائتمان التي تؤثر في تحقيق المصرف لأهدافه، وتعد الربحية واحدة من تلك الأهداف الرئيسة. لذلك تحاول الدراسة تحديد هذه المخاطر التي تؤثر في ربحية المؤسسة المصرفية وذلك من خلال إستخدام النسب المالية عبر سلسلة زمنية محددة من عام (2006) إلى عام (2015). وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات من أبرزها أن الأوضاع الإقتصادية والسياسية غير المستقرة التي يمر بها الإقليم حالياً تؤثر في إنخفاض الربحية للمصرف عينة الدراسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة متابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية من قبل إدارة المصرف المبحوث واللازمة لضمان حسن إدارة مخاطر الائتمان، وبيان قوة تأثيرها على الربحية المصرفية، إضافةً إلى العولمة المالية التي تحم على المصرف المبحوث إعادة النظر في عملياته من أجل الإستجابة للعوامل البيئية الجديدة وخاصةً بيئة الإقليم.

الكلمات الدالة : مخاطر الائتمان، الربحية المصرفية، إدارة مخاطر الائتمان، قياس مخاطر الائتمان، المخاطر النظامية.

1. المقدمة

المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض وإستثمار وغيرها، ومن أمثلة المخاطر التي تواجه المصارف هي مخاطر الائتمان. كما يعد تحقيق الأرباح وتعظيمها أحد الأهداف الأساسية إن لم يكن الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه المصارف، إذ أن تحقيق مثل هذه الأرباح، يمكنها من المحافظة على إستراتيجيتها وبقائها وتدعيم مركزها المالي، مما يزيد من قدرتها على مواجهة الأخطار والالتزامات التي تواجهها. وقد تتأثر هذه الربحية في المصارف بالعديد من المخاطر، مما يستدعي دراسة هذه المخاطر. ولقد حققت الصناعة المصرفية في الإقليم خلال السنوات الأخيرة إنجازات على الصعيدين المحلي والعالمي وأستطاعت أن تقوم بدور فاعل ومميز في خدمة الإقتصاد في الإقليم وذلك من خلال إسهامها في دعم وإبتكار صيغ تمويل حديثة تدعم المشاريع الإستثمارية بإحتياجاتها من الأموال، ناهيك عن تحقيق بعض المصارف التجارية في الإقليم ومنها مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية لتصنيف متقدم، وبلورة صيغ التعاون الدولي بينها وبين نظائرها. وانطلاقاً من أهمية الدراسة والمثثلة بمخاطر الائتمان وبيان أثرها على

تشكل المصارف والمؤسسات المالية لينة أساسية مهمة في بناء الإقتصاد في أي دولة، إذ أن القطاع المصرفي يعد أحد القطاعات الخدمية المهمة ليس فقط لدوره في جمع المدخرات الأجنبية والمحلية وتعبئتها بل لأنه أصبح يمثل حلقة الوصل الأكثر أهمية مع العالم الخارجي، كما أن له دور بارز لا يمكن تجاهله في عملية التطور الإقتصادي، ذلك إنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياساتها المالية. حيث تتعرض المصارف في ظل التغيرات المستمرة في البيئة الإقتصادية إلى العديد من

المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز

المجلد 7، العدد 1 (2018)

استلم البحث في 2018/1/2، قبل في 2018/2/17

ورقة بحث منتظمة نشرت في 2018/3/31

البريد الإلكتروني للباحث: abduljabbar.abdulazeez@uod.ac

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول إليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الإبداعي النسبي – CC BY.NC.ND 4.0

الربحية في مصارف الإقليم نظراً للدور الاقتصادي الذي يلعبه هدف تحقيق الربح بالنسبة لهذه المصارف.

3. أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأغراض التالية :

أ. إبراز المفاهيم الأساسية لمخاطر الائتمان والربحية وكيفية إدارتها وطرق قياسها في المصارف.

ب. المساهمة في رفع وتحسين أداء المؤسسة المصرفية للإرتقاء بعملها وذلك من خلال عملية التطوير والتحديث لبيئة الخدمات المالية وجودتها.

ت. إلقاء الضوء على واقع المصارف التجارية في إقليم كردستان وخاصةً مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية (عينة البحث).

ث. الخروج بمقترحات من شأنها المحافظة على ربحية المؤسسة المصرفية وتحسينها، ومعالجة الأسباب التي تؤدي إلى تخفيضها أو تحقيق الخسائر.

4. فرضيات البحث

لمعالجة مشكلة البحث تم صياغة عدد من الفرضيات وهي :

أ. يعاني مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية من مخاطر الائتمان نتيجةً لعملياته المصرفية ذات العلاقة بمنح الائتمان.

ب. يعاني مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية من إنخفاض الربحية المتحققة من عمليات منح الائتمان.

ت. لا توجد علاقة إرتباط معنوية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين مخاطر الائتمان والربحية في المصرف المبحوث.

ث. لا يوجد تأثير معنوي ذي دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) لمخاطر الائتمان في ربحية المصرف المبحوث.

5. منهج البحث

لطح الموضوع بصورة واضحة، وللإحاطة بمختلف جوانبه رغم تشعبه، إعمد الباحث على المنهج الإستقرائي، والذي من خلاله تم تحديد المشكلة ووضع الفرضيات وجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بأهم ما يخص مخاطر الائتمان والربحية في المؤسسة المصرفية، ولفهم الجانب النظري ومطابقته بالواقع العملي، حاول الباحث إسقاط كل منها داخل حيز المصرف.

الربحية في المصارف، فإنها قامت على جملة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال فرضيات البحث. وعليه قسمت الدراسة إلى ثلاثة مباحث يتناول الأول منها منهجية البحث والدراسات ذات العلاقة، فيما تضمن الثاني الإطار النظري للدراسة، وخصص المبحث الثالث للإطار التطبيقي، وأختتمت الدراسة بالإستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول : الجانب المنهجي

أولاً : منهجية البحث

1. مشكلة البحث

إن عمل أي نظام مصرفي يتطلب الكفاءة الذاتية لمسيرته مما يسمح بمواجهة وتحدي كل التغيرات الاقتصادية المفاجئة والطارئة، حيث تكمن مشكلة البحث في مدى معرفة وإدراك مخاطر الائتمان التي تؤثر في ربحية المؤسسة المصرفية من قبل المختصين، وخصوصاً في ظل التوقع الكبير بزيادة الإستثمار في قطاع المصارف بإقليم كردستان، وما يرافقه من قدوم المصارف العالمية ذات الخبرات والتقنيات المتقدمة للإقليم، الأمر الذي يستلزم من إدارات المصارف الوعي والإدراك اللازمين لتلك المخاطر. ومن هنا يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسة للبحث والتي تتمثل في : (هل يعاني مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية من مخاطر الائتمان؟ وما هي آثارها على ربحية المصرف؟)

2. أهمية البحث

تتأق أهمية البحث من ناحيتين هما العلمية والعملية، فمن الناحية العلمية تتجلى أهميته من خلال تسليط الضوء على أحد المواضيع المهمة ألا وهو دراسة مخاطر الائتمان وآثارها في ربحية المصارف ممثلة بمصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية (عينة البحث)، إذا ما أخذنا بالإعتبار إن البيئة الإستثمارية الخصبية في إقليم كردستان في ظل الإفتتاح الإقتصادي والعمراني الذي يشهده الأقليم، الأمر الذي يستلزم تهيئة الأجواء الملائمة لتشجيع الإستثمار وخاصةً في القطاع المصرفي. كما تبرز أهمية البحث عن طريق تحديد الحاجة إلى زيادة دور المصارف في وضع السياسات والإجراءات والطرق اللازمة لمواجهة المخاطر وبالتالي الحد منها أو تقليلها. كما يمكن أن تكون هذه الدراسة أساساً يعتمد عليها في أبحاث تطبيقية أخرى. ومن الناحية العملية فإن أهمية البحث هنا تتجلى في إن الربحية في المصارف تعد دليلاً على كفاءة إدارة المصرف، وموضع ثقة ومؤشر إيجابي لجذب المزيد من الزبائن. كما تبرز أهميته في تحديد المخاطر التي تؤثر على هذه

6. حدود البحث

تمثل حدود البحث بالآتي :

أ. الحدود المكانية للدراسة : مصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية.

ب. الحدود الزمانية : إمتدت الفترة من عام (2006) ولغاية (2015).

7. أسلوب جمع البيانات

لغرض الإيفاء بمتطلبات البحث في جوانبه النظرية والعملية تم الاعتماد على :

أ. الكتب العربية والأجنبية.

ب. رسائل الماجستير وأطراخ الدكتوراه.

ت. الدوريات والمجلات العلمية الأكاديمية والرسمية.

ث. مداخلات للمؤتمرات الدولية الرسمية.

ج. الحسابات الختامية لمصرف كردستان الدولي للاستثمار والتنمية من تاريخ

التأسيس ولغاية عام (2015).

ثانياً : الدراسات ذات العلاقة

1. دراسة (الرشدان، 2002) بعنوان (محددات الربحية في المصارف التجارية الاردنية

دراسة مقارنة لمصارف مختارة "1985 – 1999")

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد وقياس الأثر الذي تحدثه المحددات المختلفة قيد الدراسة على ربحية المصارف التجارية الاردنية، وذلك من خلال التركيز على تلك المحددات.

وقد شملت الدراسة عينة من المصارف التجارية الاردنية هي البنك العربي، بنك الاردن، والبنك الاردني الكويتي، وتم تقسيم فترة الدراسة الكلية إلى أربعة فترات

جزئية وذلك من أجل دراسة مصادر أموال المصارف التجارية الاردنية وتطورها والعوامل التي أثرت عليها، وقد عملت الدراسة على تحديد أثر كل من (مخاطر سعر

الفائدة، مخاطر رأس المال، السيولة، حجم المصارف، الرافعة المالية) على ربحية هذه المصارف. وتوصلت الدراسة إلى أن أثر مخاطر سعر الفائدة على ربحية المصارف كان

ضعيفاً جداً وذلك يرجع إلى إرتفاع هوامش أسعار الفائدة، وكذلك كان أثر مخاطر رأس المال على ربحية كلاً من البنك العربي والبنك الاردني ضعيفاً جداً بسبب

إرتفاع كفاية رأس المال لدى المصرفين في حين لم يكن هناك تأثير يذكر لنسب السيولة على ربحية كل من البنك العربي والبنك الاردني الكويتي وكانت ذات تأثير سلبي على

ربحية بنك الاردن. واخيراً اوصت الدراسة بضرورة قيام المصارف التجارية الاردنية

بالعمل على تنوع إستراتيجياتها من أجل زيادة الإيرادات وتقليل المخاطر والتخفيف من السياسة المتحفظة التي تتبعها والتركيز على جذب ودائع التوفير.

2. دراسة (Sinan & Philip)،(2004) بعنوان (capital ,Risk management

(at banks structure and lending

تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من المصارف الأمريكية خلال الفترة (1987-

1993) ومن ابرز نتائجها نتائجها أن إدارة المخاطر الإئتمانية تمكن المصرف من تحقيق

ربحية أفضل وإن التنوع واستخدام المشتقات المالية تمكن من إدارة مخاطر السيولة

بشكل أفضل. مع ملاحظة أنه تم قياس متغيرات المخاطر التابعة والمستقلة من خلال

النسب المالية مثل التخصيصات مقسوماً على القروض لمخاطر التسهيلات والإنحراف

المعياري للأرباح لتعبر عن المخاطر الكلية والنقدية مضافاً إليها حسابات المصارف لتعبر

عن السيولة.

3. دراسة (Kristiansen)،(2006) بعنوان (Strategic Bank Monitoring &

(Firms Debt Structure

تناولت الدراسة العلاقة بين تخفيض الرقابة المصرفية على الإئتمان، مقابل إتفاقيات

وعقود الإئتمان، وشروط وتعهدات تفرض على المقرض، وبيانات المقرض، والتي

تكون نتائجها النهائية نوعية جيدة من الحفاظ الإئتمانية، ويعود ذلك إلى أن عقود

وإتفاقيات الإئتمان، والتعهدات المفروضة على المقرضين تجعلهم يقررون هيكل الدين أو

التمويل الملائم لهم، وهذا ما يزيد من فعالية الرقابة المصرفية الذاتية، وتوفير الحماية

للمصرف من التغيرات الإئتمانية غير المتوقعة. وخلصت الدراسة إلى أن الرقابة تخفض

من خسائر المصرف المتوقعة، وممارسة الرقابة من خلال ربطها باتفاقيات وعقود

الإئتمان، وتعهدات وشروط مقيدة للمقرضين تكون فائدتها لجميع الأطراف من ضمنها

المصرف في تخفيض المخاطرة الإئتمانية، والمقرضين من خلال الإستفادة من تخفيض

تكاليف العمليات التمويلية كونه يختار هيكل الدين الملائم له.

4. دراسة (جماد، 2012) بعنوان (إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية : دراسة

إستبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012)

ركزت هذه الدراسة إهتمامها على كيفية إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي والتحكم فيها، وإلقاء

الضوء على موضوع إدارة المخاطر من خلال عرض لأهم مفاهيم المخاطر

ثالثاً : تقويم الدراسات ذات العلاقة : بعد العرض المسبق للدراسات العربية والأجنبية

التي أجريت نجد أنها اختلفت فيما بينها نتيجة لإختلاف الأزمنة والأمكنة التي تمت فيها

أن المخاطرة تختلف عن عدم التأكد حيث أن الأخيرة غير قابلة للقياس. كما عرفها (Joel, 5 : 1998) بأنها تمثل الآثار غير المواتية على الربحية الناتجة عن العديد من عوامل عدم التأكد. وعرفها آخر أنها ببساطة احتمال الخسران (Megginson, 1997 : 95). أما بالنسبة للإئتمان فيمكن تعريفه على أنه منح دائن لمدين محلة من الوقت يلتزم المدين بإتباعها دفع الدين (الأشقر، 2009 : 18). كما تعرف في المصرف بأنها عملية يرتضي بمقتضاها المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة أن يمنح زبوناً (طبيعياً أو معنوياً) بناءً على طلبه سواءً أكان في الحال أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض الزبون لأغراض إستثمارية، أو تكون في شكل تعهد ممثل في كفاية المصرف للعميل أو تعهد المصرف بالدفع نيابةً عن الزبون للغير (الأمين و الدغيم، 2007 : 17). في حين أن (بولقرون، 2014 : 32) يعرف الإئتمان بأنه عملية تسليف المال لتتميره في الإنتاج والإستهلاك وهو يقوم على عنصرين هما الثقة والمدة. وتنشأ مخاطر الإئتمان عن احتمالات عدم قدرة الزبون على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد والتي تتأثر بها إيرادات المصرف ورأسأله (كراسنه، 2010 : 40). كما تنشأ بسبب التغير في الظروف الاقتصادية ومناخ التشغيل بحيث تؤثر على التدفقات النقدية المتاحة لخدمة القرض. أما (هورشر، 2008 : 116) يرى بأن مخاطرة الإئتمان يمكن أن تنشأ من خلال أداء الأطراف المتعاقبة في إتفاقات تعاقدية مثل المشتقات، عندما يكون الإلتزام المالي لم يتم الوفاء به كاملاً سواء بسبب عدم قدرة الطرف المقابل أو عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته فتنتج خسارة. ونجد أنه من الصعب على المصرف التنبؤ بهذه الظروف والتغيرات التي تطرأ (الزبيدي، 2000 : 209). وتعرف مخاطر الإئتمان في احتمال عدم مقدرة الزبون المقترض من سداد القرض وأعبائه وفقاً للشروط المتفق عليها عند منح الإئتمان (عبدالرحمن، 2000 : 227).

2. مصادر مخاطر الإئتمان : هناك من يرى بأن المصادر أو العوامل التي تساهم في حدوث مخاطر الإئتمان هي (المناعي، 2000 : 87) :

أ. عوامل داخلية : ضعف إدارة الإئتمان أو الإستثمار بالمصرف سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي وعدم وجود سياسة إئتمانية رشيدة وكذلك ضعف سياسات التسعير وإجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

الدراسة كما إختلفت الأدوات والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة، إلا أن هذه الدراسة تسعى إلى معرفة مدى تأثير المخاطر الإئتمانية على ربحية المصرف حيث اعتمدت على البيانات المالية المنشورة والتقارير السنوية للمصرف المبحوث، مع إجراء التحليل المالي لها للوصول إلى المعلومات المطلوبة حيث أن النسب المستخرجة تستند إلى مصادرها الأصلية وعليه كانت النتائج المتحققة تؤكد حقيقة وواقع المصرف عينة الدراسة.

المبحث الثاني : الجانب النظري

أولاً : مخاطر الإئتمان

1. مفهوم مخاطر الإئتمان : إن أصل كلمة الخطر مستوحاة من مصطلح لاتيني (Rescare) والذي يدل على الإرتفاع في التوازن وحدث تغير ما بالمقارنة مع ما كان منظرًا والإخفاف عن المتوقع (عبدالمحميد، 1998 : 227). في حين أن أصل كلمة الإئتمان (Credit) مأخوذة من الكلمة اللاتينية (Credero) والتي تعني الثقة والإطمئنان (النجفي، 1976 : 108). ويشير آخرون إلى أن هذه الكلمة مأخوذة من الأمان، فالمصرف عندما يقرض الزبون قرضاً فهو يأتمنه عليه وعلى الزبون أن يعيد القرض في موعده (النعيمي وآخرون، 2009 : 293). وقد تطورت وظائف مؤسسات الإئتمان عبر المراحل التاريخية المتعاقبة التي مرت بها البشرية، إذ أن الإئتمان ليس بجديد العهد بل ترجع العمليات الإئتمانية بصفتها الأولية والبسيطة إلى عهود قديمة، فقد شاع التعامل بالإئتمان والعمليات الإئتمانية في الصين منذ أوائل القرن التاسع الميلادي، ويشار إلى أن البابليون عرفوا الإئتمان وتعاملوا به كما دلت على ذلك الأحجار ذات النقوش التي وجدت جزءاً من آثارها (الجزراوي و النعيمي، 2010 : 4). وقد وردت العديد من المفاهيم ضمن هذا المجال وسوف نستعرض البعض منها، المفهوم الذي أوردته لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية (FSR)(Roundtable Financial Service) عن المخاطر بأنها احتمالية حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال، أو خسائر في رأس المال، وبشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة المصرف على الإستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على إستغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى (نايف وعثمان، 2014 : 214). ويعرف (Goohman & Jordan, 491 : 1995) المخاطرة بأنها تمثل احتمالات قابلة للقياس لتحقيق خسائر أو عدم الحصول على القيمة مشيراً إلى

المخاطر نذكر مخاطر التضخم، مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التغير في أذواق الزبائن، مخاطر تغير أسعار صرف العملات الأجنبية، بالإضافة إلى التغيرات التكنولوجية، وأخيراً قد تنشأ لتغيرات مفاجئة في الظروف الطبيعية، ولا يمكن تجنب هذه المخاطر بالتنوع (منال، 2014 : 33.34).

ب. المخاطر الخاصة (المخاطر غير النظامية): المخاطر التي تنفرد بها مؤسسة أو صناعة ما في ظروف معينة، ومن الأمثلة على هذه الظروف ضعف الإدارة المصرفية، والإضرابات العمالية، والأخطاء الإدارية، وتغير أذواق الزبائن نتيجة ظهور منتجات جديدة، إن مثل هذا النوع من المخاطر الإستثنائية واللاسوقية من شأنها أن تؤثر على قدرة الزبون ورغبته في سداد ما عليه من التزامات تجاه المصرف مانح القرض في الأجل المتفق عليه، ويمكن التقليل أو التحكم فيها عن طريق التنوع (هندي، 2000 : 227). ويمكن تجنبها أيضاً عن طريق (رايح، 2013 : 10) :

- معرفة ما يطلبه الزبائن.

1. زيادة القدرات الإدارية والرقابية والإشرافية. والشكل (1) يوضح هذه المصادر وكالاتي :

الشكل (1) : مصادر مخاطر الائتمان



المصدر : صالح، مفتاح، وفريدة، معارفي، (2007)، المخاطر الائتمانية : تحليلها - قياسها - إدارتها والحد منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، 16 - 18 نيسان، الاردن، ص4.

3. أنواع مخاطر الائتمان : إن توقع مخاطر الائتمان من قبل المصرف وتحليلها والتحوط لها يساهم في تعزيز نمو وتطور المصرف واسترداد الأموال التي قام بإقراضها والحصول أ. مخاطر المركز المالي للزبون.

- ب. مخاطر السيولة.
- ت. مخاطر التسوية.
- ث. مخاطر البيئة الاقتصادية.
- ج. مخاطر البيئة الخارجية.
- ويرى آخرون بأن أشكال مخاطر الائتمان يمكن تصنيفها كالآتي :
- أ. **مخاطر ترتبط بالمصرف مانع الائتمان** : تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للزبون والتحقق من قيامه بالمتطلبات المفروضة عليه (مطر، 2003 : 378).
- ب. **المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي إليه** : تتعدد وتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها وقيمة الضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فثلاً من المخاطر المهمة التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان أوراق مالية، وتمثل بعدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة (هندي، 2003 : 78).
- ت. **مخاطر التطور السريع لحجم التسهيلات** : إن نمو حجم التسهيل الائتماني وزيادته بعد مرور فترة قصيرة على منحه ينطوي على مخاطر كبيرة في ظل ثبات البيانات المالية وعدم بداية فترة الدفع، ومن ثم فإن الحكم على الأداء خلال هذه الفترة يشوبه عدم الموضوعية (الخطيب، 2005 : 153).
- ث. **المخاطر المتصلة بالغير** : ترتبط بمدى تأثير الزبون طالب الائتمان وكذلك المصرف الذي قدم الائتمان بأية أحداث أو أمور خارجة عن إرادتهم مثل إفلاس أحد زبائن المصرف ذو مديونية عالية (هندي، 2004 : 56).
- كما أن هناك صور مختلفة لمخاطر الائتمان وهي كما يلي (رمضان وجودة، 2006 : 69) :
- أ. **مخاطر التحصيل** : تنشأ نتيجة إجراء تحويل بناءً على تعليقات أحد الزبائن وقبل أن يقوم بالدفع.
- ب. **مخاطر إقراضية مباشرة** : تتعلق بعدم سداد القرض وأنواع الائتمانات الأخرى.
- ت. **مخاطر إقراضية محتملة** : ترتبط بالائتمان مباشرة مثل الإعتمادات والكفالات.
- ث. **مخاطر التسويات** : تتعلق بالمخاطر التي ينطوي عليها الدفع نيابةً عن أحد الشركاء التجاريين وقبل التأكد من أنه نفذ التعهد المطلوب منه.
- ج. **مخاطر ما قبل التسويات** : تتعلق بعدم قدرة أحد الشركاء التجاريين على دفع التزامته.
- ح. **مخاطر المصدر** : تنشأ بسبب تغير وضع المصدر لسندات الدين مما ينتج عنه تغير في قيمة السند تؤدي إلى خسارة.
4. **إدارة مخاطر الائتمان** : ما تزال مخاطر الائتمان هي المصدر الأساسي للأزمات المالية التي تواجه المصارف على المستوى العالمي، والتي تعود إلى تدني معايير الائتمان للمقترضين، وسوء إدارة مخاطر المحفظة، وعدم إعطاء الإهتمام الكافي للمتغيرات الاقتصادية، والأوضاع الأخرى التي تؤدي إلى تدهور الأوضاع الائتمانية لدى الأطراف المتعلقة مع المصرف. وهنا يأتي دور إدارة مخاطر الائتمان في إبقاء التعرض لهذه المخاطر ضمن معايير ومستويات آمنة، لتعظيم معدلات العوائد مقابل المخاطر المقبولة (أبو عبدو، 2004 : 81). ويقصد بإدارة مخاطر الائتمان بأنها عملية تحديد وتقييم المخاطر، واختيار وإدارة التقنيات للتكيف مع المخاطر التي يمكن التعرض لها (بن عارة، 2009 : 3). ويعد وجود إدارة للمخاطر في المصرف أمر ذي أهمية كبيرة في ظل التطورات التي تشهدها الصناعة المصرفية، وتمر هذه الإدارة بأربعة مراحل نوجزها فيما يلي (عبدالكريم، 2015 : 13) :
- أ. **تحديد الخطر** : يجب في هذه المرحلة معرفة السبب الرئيس المحرك للخطر، فثلاً قد يكون التعثر الائتماني سببه المقترض نفسه، أو يكون سبب التعثر من البنك المقرض، وفي هذا الشأن يمكن تصنيف المخاطر إلى ثلاث فئات رئيسية وهي مخاطر الائتمان، والسوق، والتشغيل. ويجب أن تكون عملية تحديد المخاطر مستمرة لكل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل.
- ب. **قياس الخطر** : إن كل نوع من مخاطر الائتمان يجب النظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه ومدته وإحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. وبعد القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب أحد محاور إدارة الخطر.
- ت. **ضبط المخاطر** : هناك طرق أساسية لضبط مخاطر الائتمان، وذلك لتقليل نتائج هذه المخاطر العكسية، من خلال تجنب أو وضع حدود على الأنشطة المولدة للمخاطر أو إلغاء هذه المخاطر، وفي هذا الخصوص تقوم الإدارة بالموازنة بين العائد المتولد من نشاط معين وبين الخسائر الناتجة من المخاطر والمصاحبة لهذا النشاط.
- ث. **مراقبة المخاطر** : ينبغي على المصارف أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع

أ. **طريقة القرض التنقيطي** : تعتمد على التحليل الإحصائي والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للمصرف الذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزمائته قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز، وظهرت هذه التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية في الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجياً في فرنسا مع بداية السبعينات من القرن الماضي.

ب. **طريقة النسب المالية** : تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها المصارف عندما تقدم على منح القروض، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة وإستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها. وأول الخطوات العملية التي تقوم بها المصارف أثناء التحليل المالي هي الإنتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويرى (لطرش، 2001 : 133) أن قياس مخاطر الإئتمان في المصارف يمكن أن يتم من خلال :

أ. **التحليل الإستراتيجي** : ويتم على مستويين :

● تحليل البيئة المحيطة.

● دراسة المؤسسة مجد ذاتها.

ب. **المقاييس المالية** : وتم عن طريق :

● التحليل المالي.

● دراسة المشروع.

ت. **قياس المخاطر الأخرى** : مثل قياس :

● خطر الصرف.

● خطر السيولة.

وتقيس المصارف مخاطرتها الإئتمانية عموماً للإجابة على ثلاثة أسئلة جوهرية تركز بشكل رئيس على تلك المجالات نفسها، وهذه الأسئلة هي (الشمري، 2013 : 89) :

● كيف يستعد المصرف لمواجهة هذه الخسائر؟

● ما هو معدل الخسارة التاريخية على القروض؟

● ما هي الخسائر المتوقعة في المستقبل؟

المخاطر لدى المصرف. أما فيما يتعلق بتصنيفات إدارة مخاطر الإئتمان فإنها تعتمد على مقياس من (1) إلى (5) وعلى المراقب أو المفتش أن يضع تصنيف يعكس ما تم رؤيته أثناء التفتيش (وفاء وجويده، 2015 : 79). وعليه فإن إدارة مخاطر الإئتمان تتولى القيام بالإجراءات التالية (الخطيب، 2005 : 165) :

أ. إعداد تقارير شهرية وربع سنوية وتقارير عن الحالات الخاصة.

ب. إعداد تقييم لمخاطر النشاط التشغيلي.

ت. التقييم الرقمي للجدارة الإئتمانية للزبائن.

ث. إعداد تقييم دوري لمحفظة إستثمارات المصرف ومحفظته الإئتمانية.

5. **قياس مخاطر الإئتمان** : إن تحديد مخاطر الإئتمان بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها، وتمثل أهم مؤشرات قياس مخاطر الإئتمان وفقاً لإتفاقية بازل II والتي تندرج في درجة صعوبة تطبيقها، حيث تعتبر الطريقة المعيارية هي الأسهل في التطبيق، وتليها طريقة التصنيف الداخلي الأساسية، ثم طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة وكما مبين على النحو التالي (عنانزة وعثمان، 2013 : 8) :

أ. **الطريقة المعيارية** : تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل موجود من موجودات المصرف داخل وخارج الميزانية، وينتج عن هذا التخصيص قيم للموجودات مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تسمح بإمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تقدماً.

ب. **طريقة التصنيف الداخلي الأساسية** : تعتمد على التصنيفات التي يقوم بها المصرف، والتي تشكل الأساس الذي يتم بناءً عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف بإحتساب إحتالية التعثر (PD) خلال فترة زمنية مقدراها سنة، أما الخسارة عند التعثر (EL)، والتعرض عند التعثر (EAD)، وأجل الإستهقاق (M) يتم الحصول عليها من قبل السلطة الرقابية.

ت. **طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة** : تعتمد على التصنيفات التي يقوم بها المصرف والتي تشكل الأساس الذي يتم بناءً عليه حساب رأس المال اللازم لتغطية هذه المخاطر، ويقوم المصرف بإحتساب إحتال التعثر للزبائن خلال فترة زمنية معينة مقدراها سنة، والخسارة عند التعثر، والتعرض عند التعثر، وأجل التعثر.

وينظر آخرون إلى أن مخاطر الإئتمان يمكن قياسها من خلال طريقتين هما (غريب ويقاش، 2003 : 61)(رزيق وكوتل، 2007 : 5) :

ثانياً: الربحية المصرفية

توازن الإستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات دون زيادة تؤدي الى تعطيل الموارد، ودون نقص يؤدي إلى فقدان الفرص لأجل تمكين المصارف من تحقيق أفضل عائد ممكن دون التضحية بالسيولة. ومما تجدر الإشارة إليه أن تحديد الفرق بين مفهوم كل من الربح والربحية يتم من خلال دراسة مفهوم كل منهما، فبالنسبة لمفهوم الربح يتمثل بأنه ذلك الربح الذي لا يقل مستواه عن مستوى الأرباح التي يتم تحقيقها في المشاريع المماثلة والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطر. ولتحقيق الربح لا بد من الحصول على الأموال المطلوبة بأقل ما يمكن من التكاليف والمخاطر وإستثمارها بطريقة تمكن من تحقيق عوائد مرضية (الشيرازي، 1990 : 69). ولقد عرف الربح من الناحية الإقتصادية بأنه الزيادة الصافية في الثروة الحقيقية التي يمكن توزيعها على المالكين في نهاية الفترة دون أن تؤثر على رأس المال المستثمر (الحليالي، 1996 : 65). أما المفهوم المحاسبي للربح فيعني الفرق بين الإيرادات المحققة من قبل الوحدة الإقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة (حنان، 2003 : 242).

2. وسائل تعظيم الربحية المصرفية : إن أي مصرف يسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق هدف ثروة مالكيه من خلال تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح وذلك ما يسمى تعظيم الربحية، بحيث يحقق وظيفته المالية، في حين يرى البعض الآخر أن المصارف مؤسسات أوجدتها الدولة لخدمة الإقتصاد القومي بالدرجة الأولى وبذلك يكون للربحية وظيفتها والتي لا يمكن إغفالها لعدة أسباب منها أنها وسيلة تساهم لتنمية المصادر الذاتية وتقوية قاعدة رأس المال كما أنها تساهم في زيادة الثقة بالمصرف، كما تعد ضرورية لمقابلة الأخطار التي يتعرض لها المصرف حتى يستمر في عمله (أبو زعيتر، 2006 : 80). وإن هناك عدة طرق يمكن من خلالها تحسين الربحية المصرفية منها (الرشدان، 2002 : 55) :

أ. الإنتفاع الكامل بالأموال والموجودات المتاحة تحت تصرف المصرف.
ب. رفع أسعار بعض الخدمات المصرفية والتي تسمح بزيادتها التشريعات المصرفية.
ت. ترشيد النفقات وضغطها ولاسيما المصروفات العامة.
ث. البحث عن فرص وخدمات جديدة يقدمها المصرف في قطاعات وأنشطة جديدة أو في مناطق جغرافية جديدة أو لزبائن جدد أو خدمات جديدة للزبائن الحاليين.

3. العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية : إن التفاوت في معدلات الربحية المصرفية يرجع إلى إختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الإقتصادية، إذ كلما كانت درجة

1. مفهوم الربحية المصرفية : تهدف المصارف إلى تعظيم ربحيتها بإعتبارها الهدف الاساسي، وهي بالتالي أمر ضروري لبقائها وإستمرارها، وغاية يتطلع إليها المستثمرون، ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المصرف، وهي أيضاً أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في إستخدام الموارد المرجوة بحوزتها (الشواورة، 2013 : 41). وهي موضع إهتمام الجهات الرقابية لما تعكسه من نجاح للمصرف وقدرة على تحسين كفاية رأس ماله، هذا وإن تحقيق المصرف للربحية يحفز رجال الأعمال والملاك على تأسيس المؤسسة المصرفية، وتحمل المخاطر ووضع رؤوس الأموال فيها، كما إن الربحية تسمح بالتنوير والتوسع في الخدمات المصرفية، وهي أيضاً مؤشر لاداء المصرف فهي تمثل صافي نتائج السياسات والقرارات التي تتخذها إدارة المصرف (محمد، 2014 : 541). وتعرف الربحية بأنها العلاقة بين الأرباح التي يحققها المصرف والإستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح (اللوزي وآخرون، 1997 : 122). ويعرفها البعض بأنها عبارة عن الزيادة في الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة (أبو حمد وقودوري، 2005 : 333). كما تعرف بأنها المؤشر الكاشف لمركز المصرف التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها، وهي تسمح للمصرف بالإحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل (حجاد، 2005 : 477). وإن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الإتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصرف على جني الأرباح المعقولة ذلك أن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والإستغلال الأمثل للموارد البلد وثرواته، لذلك يتداخل أو يتعارض إعتبار جني الأرباح مع إعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده (العلاق، 2011 : 117). وتعمل المؤسسة المصرفية على تحقيق هدفها في الربحية من خلال قرارين هما (عقل، 1999 : 42) :

أ. **قرار التمويل :** ويتعلق بكيفية إظهار المصادر التي سيتم الحصول منها على الأموال اللازمة للمصارف، لتمويل الإستثمار في موجوداتها، وينعكس هذا القرار على ربحية المؤسسة المصرفية من خلال ترتيب مصادر الأموال بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على أكبر عائد ممكن.

ب. **قرار الإستثمار :** ويتعلق بالقرارات المرتبطة بكيفية إستخدام المصارف للموارد المتاحة لها لإقتناء مختلف أنواع موجوداتها، ويظهر أثر الإستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمصرف على مختلف أنواع الموجودات بطريقة

المصرفية المتنوعة.

خ. **الوعي المصرفي والثقافة الإجتماعية** : تتأثر الربحية المصرفية بمدى الوعي المصرفي في المجتمع، فكلما زاد مستوى الوعي كلما زاد تعامل المجتمع بالإئتمان المصرفي وبالتالي زيادة إمكانية خلق النقود لهذه المصارف.

د. **هيكل الودائع** : كلما زادت أدت إلى زيادة الربحية المصرفية من خلال الإستثمار والإقراض، وخاصةً ودايع التوفير لأن تكلفة الحصول عليها تعتبر قليلة نسبياً بالمقارنة مع الودائع لأجل وإن كانت الأخيرة تحقق إمكانية الإستثمار طويل الأجل.

ذ. **توظيف الموارد** : كلما وجهت المصارف تسهيلات وتوظيفاتها الإئتمانية إلى الجوانب التي تحقق ربحية أكبر كلما زادت الربحية المصرفية، حيث أن الإيراد المتولد عنها يعتبر المصدر الأساسي للربحية المصرفية.

ر. **سعر الفائدة** : تزداد الربحية المصرفية كلما زاد هامش سعر الفائدة على القروض.

المبحث الثالث : الجانب التطبيقي

أولاً : نبذة تعريفية عن المصرف المبحوث عينة الدراسة : احتل القطاع المصرفي في العراق وإقليم كردستان أهمية بالغة ولاسيما بعد ظهور العديد من المصارف الأهلية والتي تعمل بصورة منافسة مع المصارف الحكومية الأمر الذي أدى إلى تحسين وتطوير

الأداء المصرفي في الأقليم بشكل خاص وتمكينه من مواكبة التطور المتسارع في القطاع المصرفي الدولي (البديري، 2003 : 18). إذ يشرف البنك المركزي بشكل مباشر على جميع الأنشطة المصرفية سواء الحكومية منها أو الأهلية في ظل الدعم الدولي والرقابة المستمرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النظام المصرفي العراقي وشروط

الإصلاحات المالية (الفتلي، 2014 : 209). أما فيما يخص مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية عينة الدراسة إذ حصل المصرف المبحوث على إجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة (857) والمؤرخة في (2005/5/29) كشركة قطاع خاص من قبل مجموعة من رجال الأعمال العراقيين البارزين بما في ذلك المصرفيين

والممولين وبمشاركة خمسة مصارف خاصة عراقية رئيسية معروفة، وشارت الإدارة العامة وفرع الرئيس بأعمالها في أربيل بتاريخ (2005/8/16). ثم أعقب ذلك بإفتتاح فرع الثاني (فرع بغداد) في (2005/9/11) حيث باشر بمزاولة أعماله المصرفية الشاملة، وأعقب ذلك إفتتاح فرعين جديدين في كل من محافظتي دهوك والسليمانية.

ويقدم المصرف المبحوث حالياً العديد من الخدمات المصرفية منها

(www.kibid.com) :

المخاطرة كبيرة في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا يؤدي إلى أن يؤثر في السيولة المصرفية والعكس صحيح، كما أن التفاوت في الربحية قد يرجع إلى إختلاف درجة الكفاءة فيما بين المديرين في النشاط نفسه، إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في الإدارة والتنظيم كان معدل الربحية مرتفعاً والعكس صحيح. وإن الربحية المصرفية يمكن قياسها من خلال العلاقة بين الأرباح والأستثمارات التي ساهمت في تحقيقها، أو من خلال العلاقة بين الأرباح والمبيعات (عمر، 1999 : 447). وتواجه المصارف في سبيل تحقيقها لأهدافها المتعلقة بتعظيم الربحية العديد من العوامل والمتغيرات التي يتفاوت تأثيرها على الربحية المصرفية سواء كانت هذه العوامل داخلية تتعلق بالمصارف نفسها أو خارجية تتعلق بالبيئة المحيطة وهي كما يلي (المشهوراي، 2007 : 65.66) (مرهج وأخرون، 2014 : 333.337) :

أ. **السياسة النقدية** : تلعب هذه السياسة دوراً بالغ الأهمية في التأثير على موجودات ومطلوبات المصارف من خلال الرقابة على الإئتمان المصرفي، فعندما تتجه سياسة البنك المركزي نحو خفض الفوائد على القروض وتخفيض أسعار إعادة الخصم، فإن هذا يشجع الطلب على القروض وبالتالي تشجيع التمويل والإستثمار مما يحقق إيرادات للمصرف ويزيد من معدلات ربحيته.

ب. **الظروف السياسية والإقتصادية** : تتأثر الربحية المصرفية بمدى إستقرار هذه الظروف في البلد والبلدان المجاورة، خاصةً تلك التي ترتبط معها بمصالح تجارية وإقتصادية قوية، فكلما إتجهت هذه الظروف نحو الإستقرار زادت الظروف المناسبة لتحقيق الربحية.

ت. **التشريعات القانونية والضوابط المصرفية** : تؤثر بدرجة كبيرة في أداء المصارف بشكل عام، فتعليمات الجهات الرقابية والضوابط المصرفية تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي للمحافظة على سلامته المالية وحماية أموال المودعين الأمر الذي قد يترتب عليه إلتزامات إضافية على بعض المصارف.

ث. **المنافسة** : تؤثر على الربحية المصرفية بشكل كبير وذلك في ظل محدودية الموارد المتاحة للمصارف.

ج. **إدارة المصرف** : تتأثر الربحية المصرفية بمدى قدرة إدارة المصرف على إدارة العائد والمخاطر وخفض التكاليف وزيادة الإيرادات.

ح. **حجم المصرف وعراقته** : يؤثر على قدرة المصرف على خلق الثقة لدى المتعاملين

حيث يميلون إلى المصارف ذات الحجم الكبير من حيث رأس المال والخدمات

دينار حداً أعلى في عام (2009)، وهذا راجع إلى قلة حجم الإئتمان الذي كان المصرف يمنحه، وكذلك بسبب الأزمة السياسية في العراق وتأثيرها على مختلف القطاعات الاقتصادية، ومن الواضح أن تأثيرها على الإقتصاد العراقي بشكل عام وإقليم كردستان بشكل خاص يمر عبر انخفاض أسعار النفط وتأثير ذلك على الموازنة العامة والإنفاق الجاري والإستثماري بعد عام (2014). كما أن الإقتصاد في الإقليم وقطاع المصارف قد يتأثر بالإنكماش في الإقراض الخارجي وما يترتب على ذلك من تشديد في شروط منحه.

ب. نسبة تخصيصات الديون المدومة إلى إجمالي الإئتمان : يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة في تحديد درجة مخاطر الإئتمان بسبب أهمية تخصيصات الديون المدومة في تقليل حجم الخسائر التي يتحملها المصرف، وبالتالي تقليل درجة هذه المخاطر، ومن خلال الجدول (1) نلاحظ أن المصرف عينته الدراسة قد زاد في حجم تخصيصاته للديون المدومة خلال مدة البحث إذ تراوحت بين مبلغ (199) مليون دينار حداً أدنى في عام (2006) وبين مبلغ (4939) مليون دينار حداً أعلى في عام (2010)، وهذا بسبب تنامي إجمالي الإئتمان في المصرف عينته الدراسة، أما نسبة تخصيصات الديون المدومة إلى إجمالي الإئتمان فقد تراوحت بين معدل (0.4%) حداً أدنى في عام (2011) وبين معدل (27.4%) حداً أعلى في عام (2008). فمن خلال الجدول (1) نلاحظ أن معدل هذه النسبة كان عالياً في بداية عمل المصرف وهذا يعود إلى أن الإئتمان هو من الموجودات ذات المخاطرة الواضحة، لذلك إنجبه المصرف عينته الدراسة إلى تدعيم تخصيصاته لمواجهة خسائر الديون المدومة وهذا يعطي دلائل تأشيريه وتأكيداً على التطابق مع مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الإئتمان فمع زيادة صافي الخسارة زاد المصرف من تخصيصاته للديون المدومة.

ت. مؤشر تخصيصات الديون المدومة إلى صافي الخسارة : من خلال هذه المؤشر يتبين لنا كم هي قدرة المصرف عينته الدراسة على إمتصاص الخسائر من خلال التخصيصات التي يضعها لمواجهة خسائر الإئتمان. ومن خلال الجدول (1) المثلة بياناته وفق هذا المؤشر في الشكل (3)، يتبين لنا أن المصرف عينته الدراسة قد زاد من حجم تخصيصاته للديون المدومة بشكل مستمر من سنة إلى أخرى كما يبينه المؤشر السابق، وقد تراوحت نسبة هذه التخصيصات إلى صافي الخسارة بين (1.38) مرة حداً أدنى في عام (2011)، وهذا ناتج عن الزيادة في حجم الخسارة التي يتحملها المصرف عينته الدراسة من منح الإئتمان وكما حدده مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي

أ. حساب توفير : ويشمل عملة الدينار والدولار والدرهم الإماراتي والجنيه الإسترليني والريال واليورو (للأفراد).

ب. حساب جاري : ويشمل عملة الدينار والدولار والدرهم الإماراتي والجنيه الإسترليني والريال واليورو (للأفراد).

ت. حساب جاري شركات : ويشمل عملة الدينار والدولار والدرهم الإماراتي والجنيه الإسترليني والريال واليورو.

ث. صكوك حوالات نقدية : خدمة (Automated Cleaning) ACH (House).

ج. حوالات نقدية فقط : خدمة (Real Time Gross Settlements) RTGS.

ح. منح الإئتمان المصرفي بكافة أنواعه بالدينار العراقي والعملات الأجنبية.

خ. بيع وشراء العملات الأجنبية.

د. تمويل كافة المشاريع لمختلف القطاعات الإقتصادية بالدينار العراقي والعملات الأجنبية.

ثانياً : مؤشرات قياس مخاطر الإئتمان في المصرف المبحوث عينته الدراسة : تم اعتماد عدد من المؤشرات التي تستخدم لتحديد درجة مخاطر الإئتمان في مصرف كردستان الدولي للإستثمار والتنمية عينته الدراسة، فمن خلال الجدول (1) نلاحظ مؤشرات قياس مخاطر الإئتمان للمصرف عينته الدراسة للفترة من عام (2006) ولغاية عام (2014) :

أ. مؤشر صافي الخسارة إلى إجمالي الإئتمان : يعد هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة التي تتعلق بمنح الإئتمان ودرجة المخاطرة التي يتعرض لها المصرف، وبالتالي تعطي للمصرف دلائل موثقة عن المخاطرة التي يتحملها فيما يتعلق بالتسهيلات الإئتمانية التي يقدمها، فمن خلال الجدول (1) المثلة بياناته وفق هذا المؤشر في الشكل (2)، يلاحظ أن المصرف عينته الدراسة قد تعرض إلى خسائر ناتجة عن شطب جزء من الإئتمان ونجم عن ذلك ظهور ديون معدومة في المصرف نتجت عن عدم قدرة المقترضين على السداد لأسباب مختلفة، وهذا ما يجعلنا نؤكد على موضوع الجدارة الإئتمانية للمقترضين وضرورة دراسته بشكل دقيق ومفصل لغرض تقليل حجم هذه الخسائر وكذلك تأكيد موضوع التصنيف الإئتماني الذي يجب إعتاده قبل منح الإئتمان. فمن خلال هذا المؤشر نجد أن المصرف عينته الدراسة قد تحمل خسائر في الإئتمان تراوحت بين (58.60) مليون دينار حداً أدنى في عام (2008) و (1445) مليون

إستخدام عدد من المؤشرات المالية لقياس الأداء المالي لعينة البحث خلال المدة من (2005 – 2015) وفي أدناه تحليل لهذه المؤشرات :

أ. **تحليل مؤشر العائد على الموجودات (ROA)** : من خلال الجدول (2) والمثلة بياناته وفق هذا المؤشر في الشكل (5)، يتبين لنا نتائج تحليل مؤشر العائد على الموجودات للمصرف عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن معدل العائد على الموجودات قد تراوح بين معدل (4.56%) حداً أدنى في عام (2005)، وذلك بسبب وجود عجز في قائمة الدخل أدى إلى خسارة المصرف عينة الدراسة، كما يلاحظ إرتفاع صافي الربح من مبلغ (125) مليون خسارة في عام (2005) إلى مبلغ (619) مليون دينار ربحاً في عام (2006)، وهذه تعتبر قفزة كبيرة نوعاً ما في تحقيق الأرباح لأن المصرف عينة الدراسة كان جيداً وحقق نمواً واضحاً في الأرباح خلال عام واحد مما أدى إلى إرتفاع معدل العائد على الموجودات إلى (11.44%)، وأدى إلى النمو وبات متوازياً ومستقراً وتراوح بين (47%) إلى (120%) حداً أعلى في عام (2008) بالمقارنة مع سنة القياس، نتيجة توسع المصرف عينة الدراسة في مجالات الإئتمان وتوجهه بشكل كبير نحو الإهتمام بإدارة المخاطر مما زاد من صافي الربح المتحقق الذي بلغ (619) مليون دينار في عام (2006) إلى مبلغ (44559) مليون دينار في عام (2015)، مما يدل على تحسن أداء المصرف عينة الدراسة من حيث العمليات المصرفية التي يمارسها وإدارته للمخاطر بشكل أفضل من السابق مما أدى الى إرتفاع هذا المؤشر.

ب. **تحليل مؤشر العائد على حق الملكية (ROE)** : يلاحظ من الجدول (2) والذي يوضح مؤشرات قياس العائد على حق الملكية للمصرف عينة الدراسة أن معدل العائد على حق الملكية قد تراوح بين (. 1.25%) حداً أدنى في عام (2005)، وذلك بسبب الخسائر الناجمة عن إرتفاع نفقات التأسيس ونفقات ومصروفات متنوعة أخرى مما أدى إلى تحقيق الخسائر التي بلغت (125) مليون دينار، و بين معدل (68.57%) في عام (2011) مقارنةً مع سنة القياس، وذلك بسبب تحقيق صافي ربح مرتفع إذ زاد صافي الربح من مبلغ (619) مليون دينار في عام (2006) إلى مبلغ (44559) مليون دينار في عام (2015) نتيجة تحسن أداء إدارة المخاطر في المصرف عينة الدراسة.

ت. **تحليل مؤشر مضاعف الملكية (EM)** : يمثل هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة لقياس الأداء وهو يبين عدد مرات تغطية الموجودات لحقوق الملكية وقد تم تحليل هذا المؤشر للمصرف عينة الدراسة، فمن خلال الجدول (2) والمثلة بياناته وفق هذا

الإئتمان إذ وصل أعلى مستوياته بنسبة (0.73%) وبين معدل (37.16) مرة حداً أعلى في عام (2008)، بسبب الإنخفاض في حجم الخسائر بشكل كبير وزيادة حجم تخصيصات الديون المدومة في ذلك العام، وهذا ما يدل على إنخفاض حجم مخاطرة الإئتمان إذ أن هناك علاقة عكسية بين هذه النسبة وبين درجة مخاطرة الإئتمان فكلما إنخفضت هذه النسبة دلّ ذلك على زيادة في درجة مخاطرة الإئتمان والعكس صحيح.

ث. **مؤشر صافي الأرباح إلى صافي خسارة القروض** : يؤكد هذا المؤشر على بيان قدرة المصرف عينة الدراسة من خلال أرباحه المتحققة على إمتصاص خسائر القروض، وبالتالي يعد مؤشراً لقياس درجة مخاطر الإئتمان، فكلما زادت عدد مرات صافي الأرباح إلى صافي خسائر القروض دلّ ذلك على إنخفاض مخاطرة الإئتمان التي يواجهها المصرف والعكس صحيح. فمن خلال الجدول (1) نلاحظ أن المصرف عينة الدراسة قد تنامت لديه الأرباح من عام إلى آخر بشكل مستمر خلال مدة البحث فقد تراوحت بين مبلغ (619) مليون دينار حداً أدنى في عام (2006)، اذ كانت هذه ناتجة عن الأعمال في المصرف عينة الدراسة بسبب زيادة المصاريف التحويلية في المصرف من الديون و نفقات التأسيس في الفترة السابقة وبين مبلغ (44387) مليون دينار حداً أعلى في عام (2014)، اما فيما يتعلق بنسبة صافي الأرباح إلى صافي خسائر القروض فقد تراوحت بين معدل (10.77) مرة في عام (2009) بسبب الخسارة الكبيرة في إجمالي الإئتمان المصرفي، وبين معدل (227) مرة حداً أعلى في عام (2008) بسبب إنخفاض حجم خسائر القروض في المصرف عينة الدراسة.

ج. **مؤشر معدل نمو إجمالي الإئتمان** : يعد أحد المؤشرات المهمة في تحديد درجة مخاطر الإئتمان ويلاحظ من الجدول (1) (المثلة بياناته وفق هذا المؤشر في الشكل (4)، أن هناك تذبذباً واضحاً في إجمالي الإئتمان خلال سنوات البحث، وهذا يرجع إلى طبيعة الظروف والمتغيرات البيئية التي أحاطت بنشاط المصرف المبحوث واتجاهات السياسة النقدية للبنك المركزي في توجيهاته المرتبطة بالوضع الإقتصادي للبلاد ومدى تأثير الإئتمان في المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تعالجها السياسة النقدية، فقد تراوح معدل نمو إجمالي الإئتمان بين (3036.8%) حداً أعلى في عام (2009)، وهذا ناتج عن بوادر الإنتعاش للإقتصاد العالمي وإرتفاع معدل النمو في العراق خلال الفترة المذكورة، بينما في عام (2013) و (2014) جاء الإنخفاض السريع

في إجمالي الإئتمان والأرباح بعد سلسلة من الأزمات المالية.

ثالثاً : تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي في المصرف المبحوث عينة الدراسة : تم

2. ضرورة وضع معايير محددة لمنح الإئتمان في المصرف المبحوث من خلال الإستعلام المصرفي عن طالب الإئتمان ودراسة الظروف المحيطة به والتحليل المالي والضمانات المقدمة من أجل الوصول إلى قرار سليم يتسم بدرجة من الدقة والموثوقية والتأكد من قدرة الزبائن على الوفاء بالالتزامات المالية للمصرف.

3. ضرورة قيام إدارة المصرف المبحوث بمتابعة التطوير المستمر للضوابط الرقابية والمصرفية والالتزام لضمان حسن إدارة مخاطر الإئتمان، وبيان قوة تأثيرها على الربحية المصرفية.

4. العمل على متابعة الديون المتعثرة للمصرف المبحوث عينة الدراسة لأن إهمالها قد يؤدي إلى خسارة المصرف المبحوث خسارة كبيرة وبالتالي يؤدي إلى إضعاف مركزه المالي.

5. ضرورة إيجاد كوادر إدارية أكثر وعياً وعلمية في مجالات منح الإئتمان المصرفي وإدخال التكنولوجيا المصرفية الحديثة في عمليات المصرف، إضافة إلى العولمة المالية من أجل الإستجابة للعوامل البيئية الجديدة، وتخفيض مستويات مخاطر الإئتمان التي يمكن أن تؤدي إلى خفض الربحية إذا ما تجاوزت الحدود المقبولة.

قائمة المصادر

المصادر باللغة العربية :

1. أبو حمد، رضا صاحب، وقديري، فائق مشعل، (2005)، إدارة المصارف، دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
2. أبو زعيتر، باسل جبر حسن، (2006)، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين 1997 - 2006، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
3. أبو عبود، مصطفى، (2004)، آثار المخاطر الإئتمانية على محددات قرار الإئتمان : دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة أثناء إنتفاضة الأقصى، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
4. الأشقر، عمر سليمان، (2009)، دراسة شرعية في بطاقات الإئتمان، دار النفائس للنشر، عمان، الأردن.
5. الأمين، ماهر، والدغم، عبدالعزيز، (2007)، التحليل الإئتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض : المصرف الصناعي السوري أمودجاً، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، سوريا.
6. البديري، حسين جميل، (2003)، التحليل المالي : شركات وأسواق مالية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية.
7. بلعجوز، حسين، (2005)، إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها، مداخلة مقدمة إلى المنتدى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة : منافسة - مخاطر - تقنيات، جامعة جيجل، 6 - 7 آيار، الجزائر.
8. بن عمار، نوال، (2009)، إدارة المخاطر في المصارف، المنتدى الوطني البولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، 20 . 21 أكتوبر، الجزائر.

المؤشر في الشكل (6)، نلاحظ تحليل هذا المؤشر في المصرف عينة الدراسة الذي يبين أن هناك إستقراراً واضحاً في هذا المؤشر الذي تراوح بين (1.216) مرة حداً أدنى في عام (2005)، وذلك بسبب إنخفاض كبير في حجم الموجودات والتي بلغت (60670) مليون دينار بإعتبارها سنة تأسيس المصرف، ومن الطبيعي أن يكون حجم الموجودات محدودة بنسبة حق الملكية، أما في عام (2009) ونتيجة زيادة الموجودات إلى مبلغ (354987) مليون دينار في عام (2009) فقد أدى إلى رفع معدل العائد على حق الملكية وكذلك تضاعفت الملكية والعائد على الموجودات.

المبحث الرابع : الإستنتاجات والمقترحات

الإستنتاجات

1. إن المؤشرات التي تم إستخدامها في الدراسة أعطت نتائج تعكس الكفاءة والنجاح الملحوظ لمصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية في عملية إدارة مخاطر الإئتمان وخلال الفترة من عام (2006) ولغاية عام (2015)، وهذا ما عزز دور المصرف المبحوث في تحقيق المزيد من النجاح في مجال المنافسة مع المصارف الأخرى.
2. تبين من خلال نتائج البيانات المالية الخاصة بمصرف كوردستان الدولي عينة الدراسة تحقيقه لعائد على حقوق الملكية بشكل أفضل، ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع الرافعة المالية في المصرف المبحوث وكنتيمة لتحمله مخاطر أكبر وإضافية.
3. عند تحليل البيانات المالية للمصرف المبحوث نجد أن هناك علاقة إيجابية بين الإئتمان وكلاً من مؤشري العائد على حق الملكية ومضاعف الملكية.
4. إن الأوضاع السيامسية والإقتصادية الغير مستقرة والتي يمر بها إقليم كوردستان حالياً لها أثر في خفض ربحية المصرف المبحوث.
5. مصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية، مصرف يتعرض لجميع المخاطر الإئتمانية مثل المصارف الأخرى ولكن لديه طريقته الخاصة في حل حالات عدم التسديد عند حدوثها.

المقترحات

1. العمل على تفعيل دور إدارة مخاطر الإئتمان في المصرف المبحوث بشكل مستمر من حيث رأس المال العامل، حجم الودائع، قدرات العاملين في المصرف، والعوامل التشريعية والإقتصادية والخارجية التي تحيط بالمصرف لتمكينه من فهم وقياس ومعالجة هذا النوع من المخاطر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن.

9. بولقرون، مباركة، (2014)، مخاطر القروض البنكية وطرق معالجتها في الجزائر : دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. وكالة بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتقنية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
10. الجزراوي، إبراهيم محمد علي، والنعمي، نادية شاك، (2010)، تحليل الإئتمان المصرفي باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية المختارة : دراسة نظرية تطبيقية في مصرف الشرق الأوسط العراقي للإستثمار خلال الفترة 2005 – 2007، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 83.
11. حماد، حفيان، (2012)، إدارة المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية : دراسة إستبائية في مجموعة من البنوك التجارية العاملة بولاية ورقلة خلال سنة 2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
12. حاد، طارق عبدالعال، (2005)، حوكمة الشركات : المفاهيم والمبادئ والتجارب، تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، مصر.
13. حنان، رضوان، (2003)، النموذج المحاسبي المعاصر : من المبادئ الى المعايير، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
14. الحيايي، وليد، (1996)، المحاسبة المتوسطة، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
15. الخطيب، سمير، (2005)، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
16. رايح، خوني، (2013)، مقياس المخاطر البنكية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
17. زريق، كمال، وكوكل، فريد، (2007)، تسيير المخاطر الإئتمانية في البنوك التجارية، المؤتمر الدولي الرابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، 16 – 17 إبريل، الاردن.
18. الرشدان، أين أحمد دايس، (2002)، محددات الربحية في المصارف التجارية الاردنية : دراسة مقارنة لمصارف مختارة 1985 – 1999، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الاردن.
19. رمضان، زياد، وجوده، محفوظ، (2006)، الإتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
20. الزبيدي، حمزة محمود، (2000)، إدارة المصارف : إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الإئتمان، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الاردن.
21. سويلم، محمد، (1993)، إدارة البنوك وصناديق الإستثمار وبورصات الأوراق المالية، الشركة العربية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
22. الشمري، صادق راشد، (2013)، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وآثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
23. الشاورة، فيصل محمود، (2013)، مبادئ الإدارة المالية : إطار نظري ومحتوى علمي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
24. الشيرازي، عباس، (1990)، نظرية المحاسبة، دار السلاسل للطباعة والنشر، الكويت.
25. صالح، مفتاح، وفريدة، معارفي، (2007)، المخاطر الإئتمانية : تحليلها – قياسها – إدارتها واخذ منها، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الزيتونة، 16 – 18 نيسان، الاردن.
26. عبدالمحميد، طلعت أسعد، (1998)، الإدارة الفعالة لخدمات البنوك الشاملة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
27. عبدالرحمن، إيهاب مصطفى، (2000)، إدارة البنوك التجارية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
28. عبدالكريم، عبيدات، (2015)، مقياس عمليات مصرفية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر.
29. العجلواني، محمد محمود، (2010)، البنوك الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
30. عقل، مفلح، (1999)، مقدمة في الإدارة المالية، معهد الدراسات المصرفية، عمان، الاردن.
31. العلاق، بشير عباس، (2001)، إدارة المصارف : مدخل وطني، جامعة التحدي، ليبيا.
32. عمر، حسين، (1999)، المعرفة الاقتصادية، منشورات دار السلاسل، الكويت.
33. عنانزة، عزالدين نايف، وعثمان، محمد داود، (2013)، تقييم كفاءة إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك الإسلامية الاردنية، مجلة المثني للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 3، العدد 6، الاردن.
34. غريب، سلجمة، وبقاش، لاهية، (2013)، تقدير مخاطر القروض البنكية، فرع المالية، جامعة بومرداس، الجزائر.
35. الفتلي، قيصر علي عبيد، (2014)، إستعمال التحليل المالي لتحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية : دراسة عينية من المصارف الأهلية العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16، العدد 2، الكوفة.
36. كراسنة، إبراهيم، (2010)، اطر سياسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، مارس، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
37. لطرش، الطاهر، (2001)، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.
38. اللوزي، سلجان احمد، وزويلف، مهدي حسن، والطراونة، مدحت ابراهيم، (1997)، إدارة البنوك، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
39. محمد، علي محمود، (2014)، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية : دراسة حالة مصرف سوريا والمهجر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد 1، سوريا.
40. مرهج، منذر، وحمودة، عبدالواحد، ومزيق، رامي أكرم، (2014)، تحليل العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات : دراسة ميدانية في مصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، سوريا.
41. المشهوراي، أحمد حسين احمد، (2007)، أثر متغيرات عناصر المركز المالي في ربحية المصارف الإسلامية : دراسة تحليلية على المصارف الإسلامية في فلسطين للفترة من 1996 الى 2005، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
42. مطر، محمد، (2003)، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
43. المناعي، جاسم، (2000)، الممارسة السليمة للشفافية في السياسات النقدية والمالية، مجلة المركزي، عمان، الاردن.
44. منال، مزين، (2014)، السياسة الإئتمانية ودورها في تمويل المشاريع الإستثمارية : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية. وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
45. نايف، عزالدين، وعثمان، محمد داود، (2014)، تقييم مدى كفاءة إدارة مخاطر الإئتمان في البنوك الإسلامية الاردنية، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، المجلد 6، العدد 12، أيار.
46. النجفي، حسن توفيق، (1976)، معجم المصطلحات التجارية والمصرفية، دار الحرية للطباعة، بغداد، العراق.
47. النعمي، عدنان تايه، والسائي، سعدون مهدي، وسلام، اسامة عزمي، وموسى، شقيري نوري، (2009)، الإدارة المالية : النظرية والتطبيق، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
48. هندي، منير ابراهيم، (2000)، إدارة البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
49. هندي، منير ابراهيم، (2003)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر : الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
50. هندي، منير ابراهيم، (2004)، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، مركز الدلتا للطباعة، الإسكندرية، مصر.
51. هورش، كارين، (2008)، أساسيات إدارة المخاطر المالية، تعريب : عطا الله وارد خليل، العشراوي محمد عبدالفتاح، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

5. Sinan C., & Philip E., (2004). Risk Management : Capital structure and lending at banks. journal of banking and finance, Vol.28.
6. Timothy W., & Scott S., (2003). Bank Management. Analyzing Bank Performance, 5th Ed, McGraw.Hill, New York, USA.
7. www.kibid.com

52. وفاء، بن يوسف، وجريدة، بن شيخ، (2015)، إدارة مخاطر الائتمان وأثرها على السياسة الائتمانية في البنوك التجارية : دراسة حالة بالبنك الخارجي الجزائري BEA، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد اوطاح، البويرة، الجزائر.

المصادر باللغة الإنكليزية :

1. Goozman J., & Jordan E., (1995). Dictionary of Finance and investment Terms, Barron's Business Dictionaries, New York, USA.
2. Joel B., (1998). Risk Management in Banking, John.Wiley & Sons Ltd, Chichester, West Sussex, UK.
3. Kristiansen G., (2006). Strategic Bank Monitoring & firms Debt structure, Department of Economics, Norwegian School of Economics and Administration, Norway, D82, G32, G21, L14.
4. Megginson L., (1997). Corporate Finance Theory, Reading Mass. Adison.Wesely, Boston, USA.

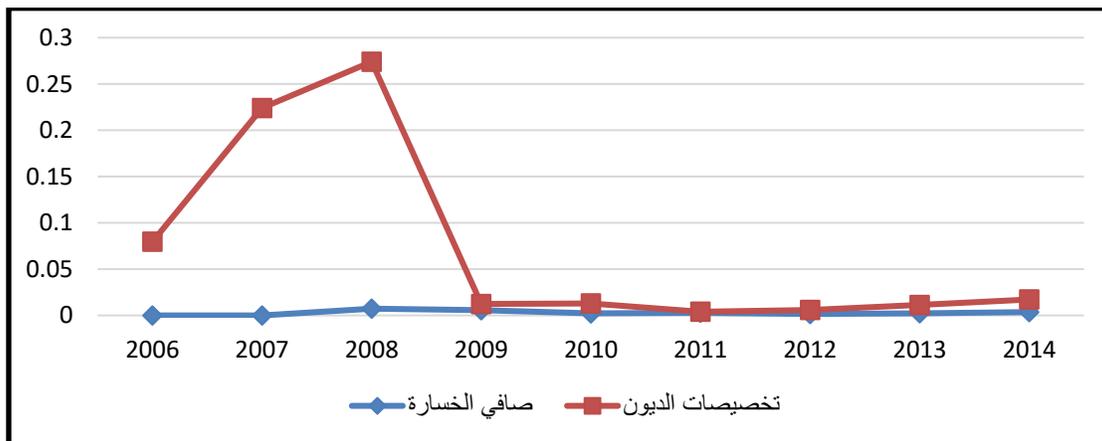
الهوامش

* نقلاً عن دراسة : مرهج، مندر، وحمودة، عبدالواحد، ومزيق، رايي أكرم، (2014)، تحليل العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات : دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 2، سوريا.

التي تواجه العمل المصرفي، ثم إستعرضت الدراسة البور الأساسي لإدارة المخاطر الائتمانية وأهميتها بالنسبة للمصارف، وأخيراً قامت بدراسة إستبانه لإدارة مخاطر الائتمان تمثلت في عينة من المصارف التجارية في ولاية ورقلة.

الملحق (ب)

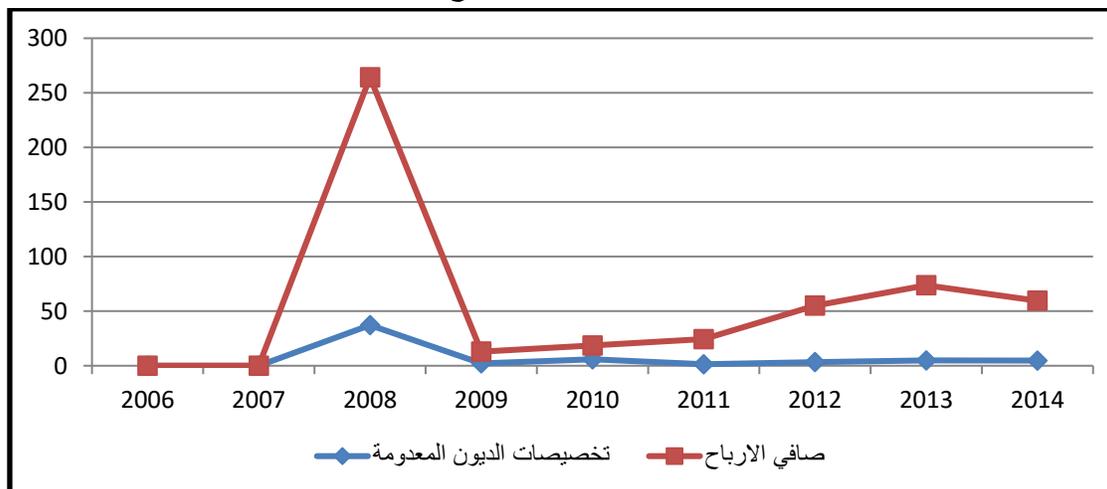
الشكل (2) : صافي الخسارة و تخصيصات الديون المدومة إلى إجمالي الائتمان



المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (EXCEL).

الملحق (ت)

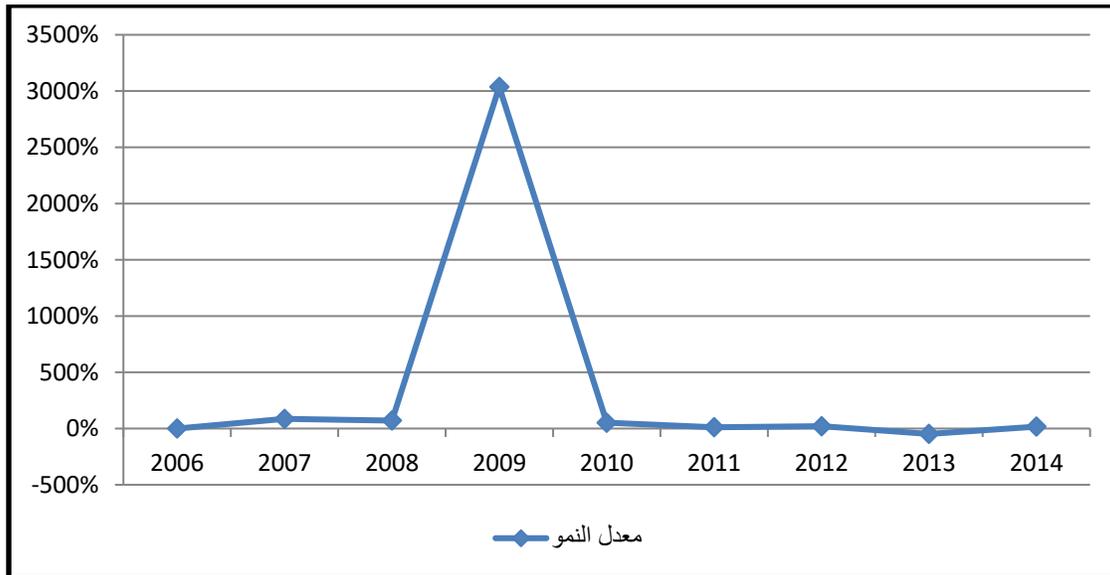
الشكل (3) : تخصيصات الديون المدومة وصافي الأرباح إلى صافي خسائر الائتمان



المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (EXCEL).

الملحق (ث)

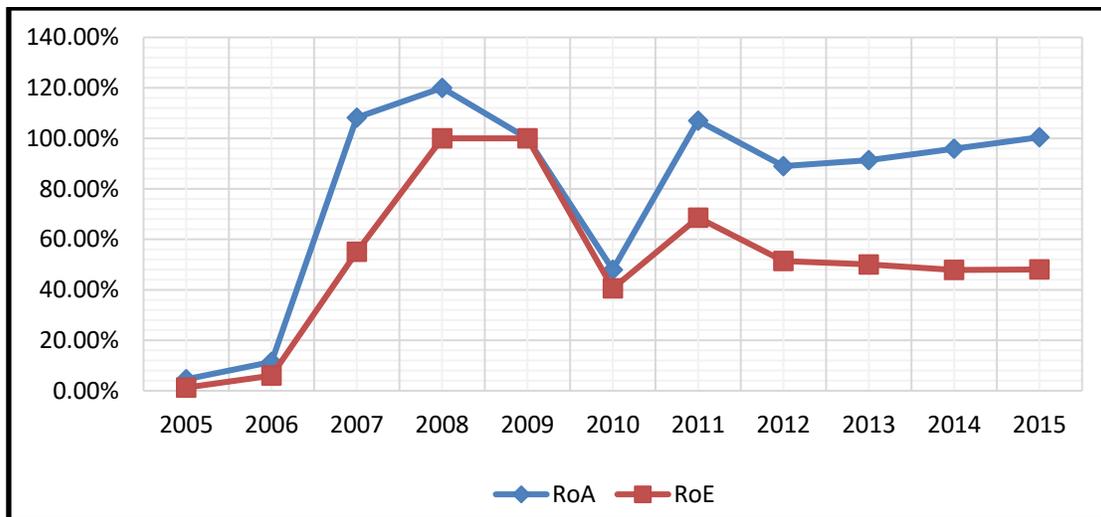
الشكل (4) : معدل نمو إجمالي الإلتحاق



المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (EXCEL).

الملحق (ج)

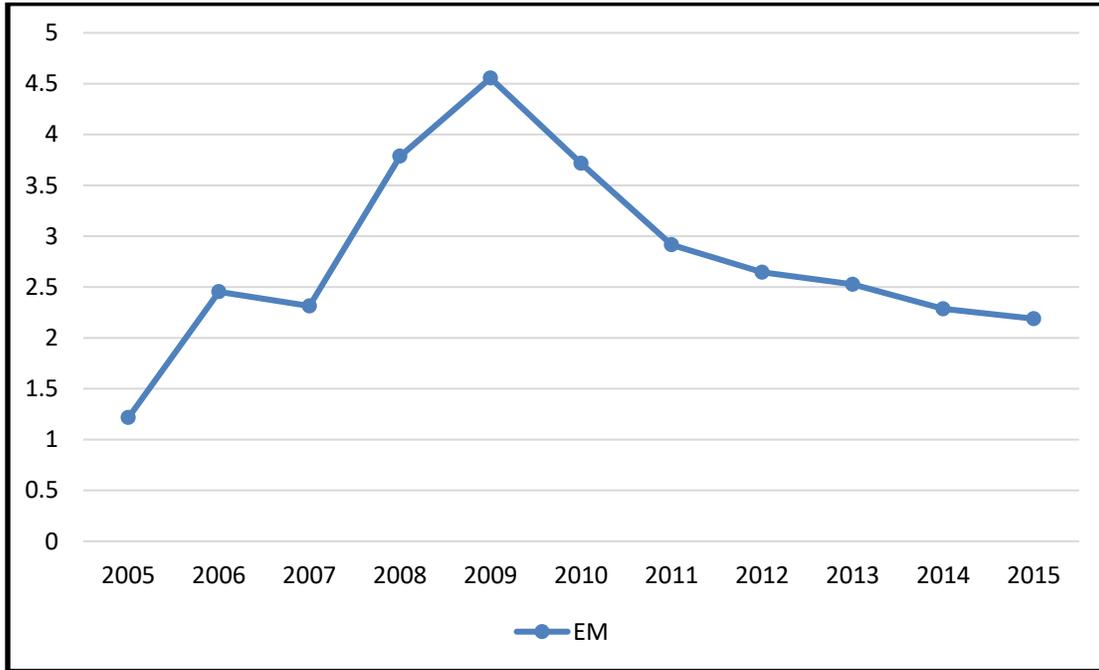
الشكل (5) : العائد على الموجودات والعائد على حق الملكية خلال فترة البحث



المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (EXCEL).

الملحق (خ)

الشكل (6) : تطور مضاعف الملكية خلال فترة البحث



المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على مخرجات برنامج (EXCEL).

الملاحق

الملحق (1)

الجدول (1) : مؤشرات قياس مخاطر الإئتمان لمصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية عينة الدراسة (المبالغ بالملايين)

ت	المؤشر	السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
1	صافي الخسارة إجمالي الإئتمان	58.60	1445	843	1225	775	621	809	
		2500	4651	7945	249221	379159	422545	509612	264456	219681	
		0.000	0.000	%0.73	%0.57	%0.22	%0.28	%0.15	%0.23	%0.36	
2	تخصيصات الديون المدومة إجمالي الإئتمان	199	1045	2178	3109	4939	1691	2996	3000	3809	
		2500	4651	7945	249221	379159	422545	509612	264456	219681	
		%7.96	%22.4	%27.4	%1.24	%1.3	%0.4	%0.59	%1.13	%1.73	
3	تخصيصات الديون المدومة صافي الخسارة	58.60	1445	843	1225	775	621	809	
		***	***	37.16 مرة	2.15 مرة	5.857 مرة	1.38 مرة	3.336 مرة	4.83 مرة	4.7 مرة	
		619	6092	13308	15568	10691	28273	40055	42783	44387	
4	صافي الأرباح صافي خسائر القروض	58.60	1445	843	1225	775	621	809	
		***	***	227 مرة	10.77 مرة	12.68 مرة	23 مرة	51.68 مرة	68.89 مرة	54.86 مرة	
		2500	4651	7945	249221	379159	422545	509612	264456	219681	
5	مؤشر معدل نمو إجمالي الإئتمان	%86.04	%70.82	%3036.8	%52.14	%11.44	%20.61	%48.11.	%16.93.	
		58.60	1445	843	1225	775	621	809	

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية عينة الدراسة.

الملحق (ب)

الجدول (2) : مؤشرات قياس الأداء المالي لمصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية عينة الدراسة (المبالغ بالملايين)

ت	المؤشر السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
1	صافي الربح مجموع الموجودات	.125	619	6092	13308	15568	10691	28273	40055	42783	44387	44559
		60670	123701	128446	252165	354987	490465	600602	1031799	1077019	1061321	1015730
	العائد على الموجودات (ROA)	0.002. %4.56	0.005 %11.44	0.0474 %108.22	0.0527 %120	0.0438 %100	0.021 %47.95	0.047 %107	0.039 %89	0.040 %91.37	0.042 %95.9	0.044 %100.45
2	صافي الربح حق الملكية	.125	619	6092	13308	15568	10691	28273	40055	42783	44387	44559
		49874	50438	55442	66601	77934	131985	206018	390065	426431	464161	464160
	العائد على حق الملكية (ROE)	0.0025 %.125	0.012 %6	0.11 %55.05	0.1998 %100	0.1998 %100	0.081 %40.54	0.137 %68.57	0.1027 %51.4	0.1 %50.05	0.0956 %47.85	0.096 %48.04
3	مجموع الموجودات حق الملكية	60670	123701	128446	252165	354987	490465	600602	1031799	1077019	1061321	1015730
		49874	50438	55541	66601	77933	131985	206017	390065	426430	464160	464160
	مضاعف الملكية (EM)	1.216 مرة	2.453 مرة	2.313 مرة	3.786 مرة	4.555 مرة	3.716 مرة	2.915 مرة	2.645 مرة	2.526 مرة	2.285 مرة	2.188 مرة

المصدر : إعداد الباحث بالإعتماد على التقارير السنوية لمصرف كوردستان الدولي للإستثمار والتنمية عينة الدراسة.